

تكتيك طهران في سويسرا.. تفاوض مشروط بالتناج لا بالحوار من أجل الحوار



مضيق هرمز في قلب التفاهات؛ إيران تحذر من تجاوز الخطوط الحمراء



رأى المحلل العسكري الإيراني «حسين كنعاني» مقدم «أن التحركات الأميركية الأخيرة في مضيق هرمز تعكس محاولة للتفاف على التفاهات المبرمة مع إيران عبر بوابة سلطنة عمان، معتبراً أن أي مساس بالدور الإيراني في المضيق سيقتو أسس الاتفاق ويفتح الباب أمام انهياره بالكامل إذا تصاعدت حدة التوتر.

وأضاف كنعاني مقدم، في مقال له في صحيفة «ستاره صبح»، يوم الأحد ٢٨ حزيران/ يونيو، أن التطورات العسكرية الأخيرة في جنوب إيران هي إخلال لواشنطن بالالتزامات المتعلقة بمضيق هرمز، مؤكداً أن الولايات المتحدة تعمل على إيجاد ترتيبات بديلة لتضعف الدور الإيراني في إدارة هذا الممر الاستراتيجي، تحسباً لاحتمال تعثر تنفيذ الاتفاق. وتابع: أن مضيق هرمز يمثل أبرز بنود التفاهم بين الجانبين، باعتباره عنصراً رئيسياً في قوة الردع الإيرانية وضمانة لتنفيذ الاتفاق، محذراً من أن أي ترتيبات تتجاوز الصلاحيات الإيرانية المنصوص عليها، ولا سيما بالتنسيق مع عُمان، ستؤدي إلى إلغاء الاتفاق عملياً. ولفت المحلل العسكري إلى أن التحذيرات والردود الإيرانية الأخيرة جاءت دفاعاً عن حقوقها في مياه الخليج الفارسي ومضيق هرمز، مؤكداً أن طهران لن تسمح لأي طرف بالتحرك خارج إطار التفاهات، وأن تعاون واشنطن مع دول الخليج الفارسي يجب ألا يتعارض مع الالتزامات القائمة تجاه إيران.

وأوضح كنعاني مقدم أن زيارة وزير الخارجية الأميركي إلى المنطقة، إلى جانب بيان مجلس تعاون دول الخليج الفارسي، يعكسان سعياً أميركياً لإيجاد آلية للتفاف على الاتفاق، مشيراً إلى أن الكيان الصهيوني يسعى إلى عرقلة بعض بنوده، ولا سيما ما يتعلق بلبنان وجبهة المقاومة؛ لكنه لا يؤدي دوراً مباشراً في التوتر الحالي. واختتم المحلل العسكري بالتأكيد على أن طهران تواصل إدارة مرحلة التحقق من التزام الولايات المتحدة بالاتفاق بصورة مدروسة، مشدداً على أن نجاح هذه الإدارة سيدعم تنفيذ التفاهات، بينما يؤدي أي تصعيد غير محسوب إلى انهيار الاتفاق بالكامل.

تنفيذ التفاهم لا حرب الروايات.. أولويات إيران بعد الاتفاق



رأى الكاتب الإيراني «عباس حاجي نجاري» أن المرحلة التي أعقبت توقيع التفاهم بين إيران والولايات المتحدة تتطلب التركيز على تنفيذ الشروط التي أكد عليها قائد الثورة الإسلامية، والحذر من الاجترار إلى حرب الروايات التي تسعى واشنطن إلى فرضها، معتبراً أن الأولوية تتمثل في متابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بوقف الأعمال العسكرية، ورفع الحصار، وتثبيت السيادة الإيرانية، وإلغاء العقوبات، والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «جوان»، يوم الأحد ٢٨ حزيران/ يونيو، أن الإدارة الأميركية تحاول تصوير الاتفاق على أنه انتصار سياسي للرئيس الأميركي دونالد ترامب، في محاولة لاحتواء الانتقادات الداخلية، رغم أن قبول واشنطن بالتفاهم يعكس، من وجهة النظر الإيرانية، تراجعاً عن سياسة الضغوط واعتمادها مساراً يفضي احترام المطالب الإيرانية. وتابع الكاتب: أن تصريحات ترامب بشأن شراء إيران منتجات أميركية أو تقديمها تنازلات كبيرة تندرج ضمن الحرب الإعلامية الهادفة إلى التأثير في الرأي العام داخل الولايات المتحدة وإيران، مؤكداً أن التجارب السابقة مع واشنطن تدفع طهران إلى التعامل بحذر مع تنفيذ أي التزام أميركي، وأوضح أن إيران تعاملت بحزم مع أي محاولات للتفاف على التفاهم، ولا سيما ما يتعلق بالملاحقة في مضيق هرمز، مؤكداً أن الإجراءات الإيرانية عززت الالتزام بالمسارات المعتمدة وأفضلت محاولات تجاوزها. واختتم حاجي نجاري بالتأكيد على أن نجاح التفاهم لن يقاس بحجم الروايات الإعلامية المتبادلة، وإنما بمدى التزام الولايات المتحدة بتنفيذ تعهداتها كاملة، مشدداً على أن متابعة تحقيق الشروط التي أعلنتها القيادة الإيرانية تمثل المهمة الأساسية خلال المرحلة المقبلة.

مضيق هرمز.. ورقة الردع الإيرانية في مواجهة الضغوط الأميركية



رأت صحيفة «كيهان» أن مضيق هرمز يمثل أحد أهم عناصر القوة الاستراتيجية لإيران، مؤكداً أن الولايات المتحدة تدرك أن أي إغلاق للمضيق سيؤدي إلى شل جزء كبير من الاقتصاد الغربي، الأمر الذي يجعل هذا الممر البحري ورقة ردع مؤثرة في مواجهة الضغوط والاعتداءات الأميركية، معتبرة أن الحفاظ على هذه الورقة يمثل ضرورة استراتيجية في ظل استمرار التهديدات ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وأضافته الصحيفة، في مقال لها، يوم الأحد ٢٨ حزيران/ يونيو، أن مضيق هرمز يخضع لسيادة وإدارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وليس ساحة لفرض الإرادة الأميركية، مؤكداً أن أي اعتداء على إيران سيواجهه برد يتجاوز توقعات الطرف المقابل، وأن طهران أثبتت عملياً استعدادها للرد على أي خرق للاتفاقات أو الاعتداءات العسكرية. وتابعت الصحيفة: أن التصريحات المنسوبة للرئيس الأميركي دونالد ترامب بشأن تداعيات أي مواجهة طويلة مع إيران تعكس إدراك واشنطن لحجم التأثير الذي تمتلكه طهران على أمن الطاقة والاقتصاد العالمي، معتبرة أن تقديم أي التزام بإعادة فتح مضيق هرمز في إطار أي تفاهم مع الولايات المتحدة يمثل تنازلاً غير مبرر في ظل استمرار السياسات العدائية الأميركية. ولفتت الصحيفة إلى أن القوات البحرية التابعة للحرس الثوري تفرض قواعد الملاحقة في المضيق، مشددة على أن أي سفينة تخالف المسارات المحددة ستعرض لإجراءات حازمة، كما أكدت أن الرد الإيراني جاء عقب الهجمات الأميركية التي استهدفت مواقع داخل الأراضي الإيرانية، محذرة من أن تكرار أي اعتداء سيقابل برداً أوسع وأشد. واختتمت الصحيفة بالتأكيد على أن ما يجري في مضيق هرمز يعكس تشكلاً نظام إقليمي جديدي يستند إلى قوة إيران وقدرتها على فرض معادلات الردع، مشددة على أن الاستقلال والسيادة والقدرات الدفاعية ليست موضع تفاوض، وأن الولايات المتحدة مطالبة بالتخلي عن سياسات الهيمنة والتعامل مع الحقائق الجديدة التي فرضتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

الوقاف/ استضاف فندق بورغنشتوك (في شبه جزيرة جبلية في وسط سويسرا) واحداً من أهم الحوارات الدبلوماسية خلال السنوات العشر الماضية. ففي هذا المكان، أجرت وفود إيران وأمريكا، بواسطة باكستان وقطر، يوم الأحد الماضي (٢١ حزيران/ ٢٠٢٦)، محادثات حول بنود تفعيل مذكرة التفاهم المبرمة بين طهران وواشنطن.

وقد اختير مكان انعقاد المفاوضات في منطقة مطلة على بحيرة لوسيرن في سويسرا، وهي منطقة كانت، بحكم بُعدها عن المركز، تتمتع بشروط مقبولة من حيث الضبط الأمني وتمركز قوات الحماية. كما أنها، من الناحية الدبلوماسية، كانت قد استضافت سابقاً اجتماعات مجموعة بيلديريغ في عامي ١٩٦٠ و١٩٩٥، ومفاوضات السلام في السودان، ومباحثات السلام الخاصة بأوكرانيا أيضاً.

استضاف اجتماع بحيرة لوسيرن، اعتباراً من مساء السبت (٢٠ حزيران/ ٢٠٢٦)، كلاً من رئيس مجلس الشورى الإسلامي ورئيس وفد التفاوض الإيراني محمد باقر قاليباف، ووزير الخارجية عباس عراقجي، ومعاون الشؤون الدولية في أمانة المجلس الأعلى للأمن القومي علي باقري كئي، ومهافظ البنك المركزي

عبدالنصر همتي، ونائب وزير النفط ورئيس شركة النفط الوطنية حميد بور، ونائب وزير الخارجية للشؤون القانونية والدولية كاظم غريب آبادي، والمتحدث باسم وفد التفاوض الإيراني إسماعيل بقائي، من الجانب الإيراني.

ومن الجانب الأميركي، شارك نائب رئيس الجمهورية جي دي فانس، وستيف ويتكوف، وجاريد كوشنر. ومن باكستان شارك رئيس الوزراء شهباز شريف، وقائد الجيش عاصم منير، ومن قطر شارك رئيس الوزراء الشيخ محمد بن عبد الرحمن.

وكان الإصرار على جعل التفاهم والاتفاق مع أمريكا من مرحلتين يعود أيضاً إلى الأهمية التي توليها طهران للحصول على نتيجة من أي تفاعل دبلوماسي مع أمريكا.

فقد بدأ الاجتماع الأول لوفدي التفاوض الإيراني والأميركي بعد توقيع مذكرة تفاهم إسلام آباد، بعد ظهر يوم الأحد، وفق جدول أعمال حدّته إيران، في وقت كانت فيه طهران، أكثر من أي شيء آخر، تسعى إلى الاطمئنان إلى تنفيذ البنود المتفق عليها في وثيقة إسلام آباد، وأهم هذه البنود هو إنهاء الحاسم للحرب على جميع الجبهات، بما فيها لبنان. أما البند المتعلق بإنهاء الحرب في لبنان، فلم يتحقق بعد بسبب استمرار النزعة الحربية لدى رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو، ولذلك أصرت طهران، استناداً إلى الاتفاق الموقع، على حسم هذا الموضوع. بالالتزام مع حضور المفاوضات الأميركية في فندق بورغنشتوك السويسري، أثارت الأذاعات الغربية التي أطلقها الرئيس الأميركي دونالد ترامب في وسائل الإعلام كثيراً من التكهنات والادعاءات. كما أن الحضور غير المنطقي للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي في اجتماع بحيرة لوسيرن كان من القضايا الأخرى التي أوجدت، وسط الأخبار المتعلقة بالمفاوضات، شائعات متعددة. في النهاية، اختتم هذا الاجتماع فجر الإثنين (٢٢ حزيران/ ٢٠٢٦)، في وقت أعلنت فيه طهران عن إحراز تقدم في مسار العمل، وأكد الوفد الأميركي ذلك أيضاً.

رواية إيران والوسطاء لاجتماع بحيرة لوسيرن

«الالتزام مقابل التزام» هو خلاصة التقرير الذي قدّمه المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية إسماعيل بقائي عن المفاوضات الإيرانية - الأميركية التي استمرت ١٨ ساعة. وأكد أنه بالنظر إلى أن البند ١٣ من مذكرة التفاهم ينص على أن بدء المفاوضات من أجل الاتفاق النهائي مشروط ببدء واستمرار تنفيذ البنود ١ و٤ و ٥ و ١٠ و ١١، فإن التفاهات التي تحققت في هذا الاجتماع، لاسيما البند ١ المتعلق بإنهاء الحرب والعمليات العسكرية للكيان الصهيوني في لبنان عبر إنشاء آلية للسيطرة على النزاع بمشاركة الطرفين والجمهورية اللبنانية، وكذلك البند ١٠ المتعلق بصادرات النفط والمنتجات البتروكيميائية الإيرانية، والبند ١١ المتعلق بالإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة، ستسهل مسار تنفيذ الالتزامات المتقابلة.

كما أشار وزير الخارجية، في معرض حديثه عن وساطة قطر وباكستان، إلى عدة محاور في مفاوضات سويسرا، هي: إنهاء الحرب في لبنان، تعليق العقوبات على صادرات النفط والبتروكيميائيات، رفع الحصار البحري، الإفراج عن بعض الأصول المجمدة، وتنفيذ مشروع كبير لإعادة إعمار إيران وتنميتها اقتصادياً.

أما ما ورد في البيان الختامي للوسطاء في المفاوضات، فيدلّ على عدة تفاهات محددة في هذه الجولة من المفاوضات. وبناءً على ذلك، من المقرر أن تتولى «لجنة عليا» الإشراف السياسي على مسار الوساطة. كما شكّل مجموعات عمل مركزة على الملفات النووية والعقوبات والرقابة وتسوية الخلافات، وذلك لضمان التنفيذ الفعال لمذكرة التفاهم ومعالجة سائر القضايا أيضاً. ومن بين البنود الأخرى التي أشار إليها هذا البيان: إنشاء خط اتصال بين الأطراف لمواجهة وقوف الحوادث وسوء الفهم، وضمان العبور الآمن للسفن التجارية من مضيق هرمز، وإنشاء «وحدة للسيطرة على النزاع» بين الطرفين والجمهورية اللبنانية، واستمرار الحوارات الفنية حول جميع القضايا.

ما الذي يجعل مفاوضات سويسرا مختلفة؟

إن مراجعة ما جرى في مفاوضات بحيرة لوسيرن والبيان الذي نُشر تظهر أن إيران، استناداً إلى تجارب السنوات العشر الأخيرة، وقّعت مع الطرف الأميركي تفاهاتاً واتفاقاً جعلت فيه كل خطوة من جانبيها مشروطة بخطوة من الطرف المقابل. وهذا مسار يُعرف باسم الاتفاق المرحلي، أو خطوة

بخطوة. ونتيجة خطوات الطرفين، تكون عملية بناء الثقة تدريجية، وفي كل مرحلة، إذا شك أي من الطرفين في نية الطرف المقابل أو في إجراءاته، يستطيع أن يبدأ مسار التراجع عن التزاماته.

وفي هذا المسار، كان ولا يزال الطابع المركز على النتائج في المفاوضات أهم ما يعنى الوفد الدبلوماسي الإيراني. كما أن الإصرار على جعل التفاهم والاتفاق مع أمريكا من مرحلتين يعود إلى الأهمية التي توليها طهران للحصول على نتيجة من أي تفاعل دبلوماسي مع أمريكا. فكان إنهاء الحرب على جميع الجبهات خطوة أميركا، وإعادة حركة السفن الحرة في مضيق هرمز خطوة إيران.

أما رفع العقوبات النفطية خلال فترة المفاوضات البالغة ٦٠ يوماً، والإفراج عن الأصول الإيرانية المجمدة، وإنهاء الحصار البحري على إيران، فهي خطوات كان ينبغي لأمريكا أن تقوم بها في وثيقة تفاهم إسلام آباد، فيما كانت إيران ملتزمة بإعادة حركة المرور السلسة والحرة في مضيق هرمز.

قبل بدء المفاوضات في سويسرا، وفي كل مرحلة تُنهك فيها هذه الالتزامات من جانب أميركا، قدّمت إيران رداً مع استمرار حالة خرق التفاهم في لبنان من جانب أميركا، فعلى سبيل المثال، بالالتزام مع استمرار حالة خرق التفاهم في لبنان من جانب إيران وتنميتها اقتصادياً. إيران فتح مضيق هرمز مشروطاً بإنهاء الهجمات العسكرية للكيان الصهيوني في المنطقة. وبالالتزام مع عودة الهدوء إلى لبنان، جلس فريق التفاوض الإيراني إلى طاولة المحادثات، وتابع بنود تفاهم إسلام آباد مع الطرف الأميركي وبحضور الوسطاء.

كان تعليق العقوبات على النفط والبتروكيميائيات الإيرانية أحد محاور تفاهم إسلام آباد. وبناءً على ذلك، أعلنت وزارة الخزانة الأميركية، خلال ٢٤ ساعة بعد اجتماع سويسرا، أن الولايات المتحدة تسمح بإنتاج وتسليم وبيع النفط الخام والمنتجات البتروكيميائية والمشتقات النفطية ذات المنشأ الإيراني حتى ٢١ آب/ أغسطس ٢٠٢٦. وبموجب هذا الترخيص، ستكون جميع المعاملات والخدمات الضرورية لإنتاج هذه المنتجات وبيعها ونقلها مسموحة، بما في ذلك التأمين، وإدارة السفن، وتوفير الطواقم، والتزويد بالوقود، وتسجيل السفن ورفع الأعلام عليها، وعمليات الإنقاذ البحري.

وبحسب تقرير «تاتكر تراكور»، فقد جرى تفعيل هذا البند منذ لحظة توقيع تفاهم إسلام آباد بين البلدين، إذ أعلنت هذه الشركة المتخصصة في المعلومات البحرية أن إيران صدّرت خلال الأسبوع الماضي ٣٦ مليون برميل من النفط الخام. أمّا تصريحات

المسؤولين الأميركيين بشأن الأصول الإيرانية المجمدة، فعلى الرغم من أنها ممزوجة بالادعاءات والتكهنات، فإنها تظهر أن موضوع الإفراج عن هذه الأموال مدرج هذه المرة، وبصورة عملية، على جدول أعمال واشنطن. كما أن توقيع مذكرة تفاهم تنفيذ الإفراج عن الأموال بين إيران وقطر يمكن تقييمه بوصفه واحداً من أهم المؤشرات على بدء تنفيذ هذا البند من الاتفاق.

إن مؤشرات المسار الذي بدأ في بورغنشتوك تدل على أن الطرفين يقتربان من إبطاء الهدف إلى عبور الأزمة الأولية والدخول في القضايا الخلافية على المستوى الفني. وبالالتزام مع بدء تنفيذ بنود مذكرة تفاهم إسلام آباد، حظي الملف النووي وخطوات إيران في هذا الملف، بوصفها المحور الأهم للمفاوضات الممتدة ٦٠ يوماً، باهتمام وسائل الإعلام أيضاً، كما طرح المسؤولون الأميركيون ادعاءات بشأن تفاصيله. وتأتي هذه الادعاءات حول حضور مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية واتساع نطاق عمليات التفتيش، في حين أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية بشأن هذا الموضوع أن «تعامل إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيبقى وفق المسار الجاري، وبما ينسجم مع قرارات مجلس الشورى الإسلامي وقرارات المجلس الأعلى للأمن القومي».

أزمة الثقة.. أهم معضلة بين البلدين

إن أزمة الثقة هي أهم معضلة في العلاقات بين إيران وأمريكا، ولا سيما في مرحلة ما بعد الحرب. ومن هنا، دخلت طهران الحوار مع إدارة ترامب في أكثر حالاتها حذراً؛ وهي إدارة فرضت، خلال العام الماضي، ظروفاً صعبة على المسارات الدبلوماسية بين البلدين من خلال مواقف متناقضة وغامضة وخالية من أساس منطقي. وبينت هذه المسار الذي تشكّل في بورغنشتوك أن طهران تسعى إلى اتفاق قائم على التحقق، والمصالحة الملموسة، والإنجازات القابلة للقياس؛ وهو نهج يهدف إلى تجاوز نموذج «الاتفاق على الورق» والانتقال نحو «اتفاق قائم على التنفيذ».

وفي مثل هذه الظروف، يبدو أن المفاوضات الحالية ليست اختياراً للحل بل خياراً يهدف إلى اختبار الإرادة الطرفين في تنفيذ الالتزامات والتوصل لنتائج عينية.

ويبقى أن نرى هل سيتغير النموذج الحاكم في البيت الأبيض من التكتيكات المكلفة إلى استراتيجيات منطوية وأكثر دبلوماسية؛ وهو سؤال ينبغي انتظار الأيام الستين المقبلة للإجابة عنه.

مؤشرات المسار الذي بدأ في بورغنشتوك تدل على أن الطرفين يقتربان من إبطاء الهدف إلى عبور الأزمة الأولية والدخول في القضايا الخلافية على المستوى الفني

يبين المسار الذي تشكّل في بورغنشتوك أن طهران تسعى إلى اتفاق قائم على التحقق، والمصالحة الملموسة، والإنجازات القابلة للقياس

